

# تقرير آفاق الاقتصاد العربي

الإصدار الثالث عشر - أبريل 2021

تقرير دوري يصدر عن صندوق النقد العربي يستهدف دعم متخذي القرار وصناع السياسات الاقتصادية في الدول العربية وإمدادهم بنظرة تحليلية واستشرافية لملامح الأداء الاقتصادي. يستفيد التقرير في بعض جوانبه من التحليل الاقتصادي وتوقعات المختصين في كل من البنوك المركزية ووزارات المالية وغيرها من الجهات الرسمية الأخرى في الدول العربية.

### النمو الاقتصادي

تأثر الاقتصاد الإماراتي خلال عام 2020 بالتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد-19 خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي والمكانة التي تتمتع بها الدولة إقليمياً على صعيد جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن الأنشطة الاقتصادية قد أظهرت علامات للتعافي الاقتصادي بداية من الربع الثالث من عام 2020 بفعل حزم التحفيز الضخمة على الصعيدين النقدي والمالي التي تم تبنيها على المستوى المحلي بقيمة 282.5 مليون درهم. في المجمل تشير التقديرات الأولية إلى تسجيل الاقتصاد الإماراتي لانكماش اقتصادي بنسبة 5.8 في المائة في ظل تراجع الأنشطة غير النفطية بنسبة 5.7 في المائة، وانكماش الأنشطة النفطية مع تراجع إنتاج النفط الخام بنسبة 9.4 في المائة(1).

من المتوقع أن يستعيد الاقتصاد الإماراتي مسارات النمو الإيجابية خلال عامي 2021 و2022، مما يعكس استمرار برامج التحفيز المالي التي قامت بها الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية، وذلك بالتوازي مع زيادة الائتمان نتيجة خطة الدعم الاقتصادي الشامل الموجهة للقطاع الخاص، وتواصل الانفاق المرتبط باستضافة فعاليات معرض أكسبو العالمي في عام 2021 في إمارة دبي. إضافة إلى العديد من المبادرات الأخرى المُتبناة على المستوى الوطني لحفز مستويات الناتج في القطاع غير النفطي خلال عامي 2021 و2022 من أبرزها(2):

(1) صدور مرسوم بقانون في شهر نوفمبر 2020 بتعديل قانون الشركات بما يتيح لرواد الأعمال والمستثمرين الأجانب إمكانية تأسيس الشركات وتملكها بشكل كامل دون الحاجة لاشتراط جنسية معينة. كما تم إلغاء الشرط الذي يلزم الشركة الأجنبية التي ترغب في فتح فرع لها داخل الدولة بأن يكون لها وكيل من مواطني الدولة. تضمنت التعديلات كذلك إعادة تنظيم بعض أحكام وقواعد الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة، وإلغاء المرسوم بقانون اتحادي رقم (19) لسنة 2018 بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر. تعكس هذه الخطوة الرؤية الاستشرافية التي تتبناها الإمارات لتطوير القطاع الاقتصادي ورفده بعوامل النمو والتقدم التي يأتي على رأسها توفير بيئة تشريعية خصبة تواكب المتغيرات التي تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية، وتقدم مختلف سبل الدعم للشركات التي تتخذ من الدولة مقراً لها وتزيد من تنافسيتها وقدرتها على الوصول للأسواق الإقليمية والعالمية.

(2) الاستعداد لصياغة أكبر استراتيجية عمل وطنية من نوعها للأعوام الخمسين المقبلة على كافة المستويات ووضع خارطة الاقتصادية الجديدة للإمارات وتطوير مشاريع وسياسات اقتصادية استثنائية لتحقيق قفزات نوعية في الاقتصاد الوطني.

(3) اعتماد مجلس الوزراء حزمة مرنة وخطة عامة للدعم الاقتصادي تتضمن 33 مبادرة لتنشيط وتحفيز الاقتصاد، تشكل انطلاقة لمحركات التعافي والعودة للنمو ونقلة نوعية لدعم قدرة الاقتصاد الإماراتي على مجابهة الظروف الاستثنائية. تُركز هذه المبادرات على إحداث تحول في ثمانية محاور رئيسة للتغيير، تشمل: زيادة الإنتاج في القطاعات ذات الأولوية، ودعم سوق العمل، وإنعاش التجارة، وتعزيز مرونة الأنشطة التمويلية من خلال اتخاذ تدابير تحفيزية مستدامة، واستغلال الفرص المتاحة للاستثمار في المعرفة وتطبيقات الأتمتة، وتعزيز التحول الرقمي، وتسريع نمو الاقتصاد الأخضر من خلال تسريع نمو مشروعات الطاقة المستدامة، والعمل على تعزيز الأمن الغذائي من خلال تسريع نمو مشروعات الأمن الغذائي.

(4) تضمنت الخطة ثلاث مراحل زمنية تتبع مبدأ التدرج حسب الأولوية في تطبيق حزم المبادرات المقترحة. تم وضع أهداف واضحة لكل مرحلة مع التغطية القطاعية الخاصة بها، وذلك على النحو التالي:

<sup>1</sup> OPEC, (2021). "Monthly Oil Market Report", Feb.

<sup>2</sup> وزارة الاقتصاد، (2021). الإمارات، "صندوق النقد العربي: استبيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل..

## تقارير آفاق قطرية: الإمارات

### المرحلة الأولى

تهدف إلى الحفاظ على الاقتصاد ودعمه وتركز على الأنشطة القطاعية التالية: الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع السياحة بما فيها السياحة الداخلية، ودعم الصناعة والتصنيع، وتعزيز مرونة سوق العمل داخل الدولة، والعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع الاستثمار في الشركات الرقمية وتلك المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة.

### المرحلة الثانية

تستهدف تمكين النمو الاقتصادي. وتشمل مبادرات إضافية للشركات الصغيرة والمتوسطة والنظام المالي والتجارة والإنتاجية وسوق العمل والتحول الرقمي والثورة الصناعية الرابعة.

### المرحلة الثالثة

تهدف إلى تهيئة الدولة للدخول في مسار إنمائي مستدام طويل الأجل. وتضم مبادرات تطوير كوادر شابة مواطنة وإعادة التدوير الوظيفي وإعادة تأهيل العمالة للوظائف المستقبلية، والاستثمار في مجالات الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة والتقنيات الزراعية، وتعزيز استخدام تقنية "البلوكتشين"، وإزالة الحواجز أمام التجارة.

استناداً إلى ما سبق، من المتوقع نمو الاقتصاد الإماراتي بنسبة 2.5 في المائة في عام 2021 مدفوعاً بنمو متوقع للأنشطة غير النفطية بنسبة 3.6 في المائة. في حين من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الإماراتي نمواً بنحو 3.5 في المائة في عام 2022. تبقى مسارات النمو المتوقعة مرهونة بتراجع مستويات عدم اليقين الناتجة فيما يتعلق بتطور جهود احتواء جائحة كورونا محلياً وعالمياً.

## اتجاهات تطور الأسعار المحلية

تراجع المستوى العام للأسعار خلال عام 2020 بنحو 2.07 في المائة (3) للعام الثاني على التوالي، حيث سجل انخفاضاً قدره 1.8 بالمائة خلال عام 2019. جاء ذلك كنتيجة لتراجع أسعار كل من مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز، والنقل، والاتصالات، والصحة، والتجهيزات المنزلية. يُعزى ذلك بشكل أساسي إلى أثر الإجراءات الاحترازية التي تبعت انتشار فيروس كورونا وأثرها على مستويات الطلب المحلي.

فيما يخص التوقعات خلال عامي 2021 و2022، من المتوقع حدوث ارتفاع طفيف في المستوى العام للأسعار خلال عام 2021 تماشياً مع تخفيف الإجراءات الاحترازية، إضافة إلى أثر برامج التحفيز المالي التي قامت بها الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية التي من المتوقع أن تدعم مستويات الطلب الكلي.

انعكاساً للتطورات المذكورة، يتوقع أن يبلغ معدل التضخم حوالي 0.7 بالمائة خلال عام 2021، ونحو 1.8 بالمائة خلال عام 2022.

## التطورات النقدية والمصرفية

في إطار جهوده الرامية إلى تعزيز تنفيذ أهداف سياسته النقدية وتطوير سوق النقد في الإمارات، أعلن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في الربع الأول من سنة 2020 عن إطار جديد للعمليات النقدية بالدرهم ( Dirham Monetary Framework). يستند تصميم الركائز الأساسية والترتيبات التشغيلية لهذا الإطار الجديد على الهدف الأساسي للسياسة النقدية المتمثل في الحفاظ على ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي.

<sup>3</sup> هيئة التنافسية والإحصاء.

### تقارير آفاق قطرية: الإمارات

توجد ثلاث مزايا رئيسية لإطار العمليات النقدية بالدرهم:

- (1) تطوير تسهيلات ضخ وسحب السيولة لضمان توافق أسعار سوق النقد المحلية مع المستويات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي؛
- (2) تحديد الفوارق ما بين التسهيلات القائمة وعمليات السوق المفتوحة بشكل واضح، وذلك لتحسين قدرة المصرف المركزي على إدارة السيولة؛
- (3) وضع حوافز للمؤسسات المالية التي تتلقى الودائع لإدارة السيولة المتوفرة لديها على أساس يومي بشكل استباقي ودعم تطوير سوق النقد والضمانات (collateralization) في الدولة.

يحتوي الإطار الجديد على أربع ركائز أساسية متمثلة في التسهيلات القائمة وسعر الأساس، عمليات السوق المفتوحة، المتطلبات القانونية للاحتياطي الإلزامي، وتسهيلات تأمين السيولة الطارئة. في هذا الشأن، وجّه مجلس إدارة المصرف المركزي بتطبيق وتنفيذ الإطار الجديد وفقاً للجدول الزمني المُعتمد في خارطة الطريق الخاصة بإعادة هيكلة وتنظيم تسهيلات إدارة السيولة القائمة. كما وجّه مجلس الإدارة بوضع الخطوات اللازم اتباعها للإعلان عن تطبيق الإطار الجديد لمعاملتي السوق المحلي.

في نطاق التنسيق بين السياستين النقدية والاحترازية الكلية، قام المصرف المركزي بوضع إطارين منفصلين في هذا الشأن للحفاظ على الاستقرار السعري والمالي. عليه، تختلف مجموعة أدوات السياسة المتاحة في نطاق كل إطار وفقاً لنطاق تفعيلها. فعلى سبيل المثال، يتم توجيه أدوات السياسة النقدية لمساعدة المؤسسات المالية المرخصة على إدارة السيولة المتوفرة لديها بشكل يومي من خلال استخدام التسهيلات القائمة وعمليات السوق المفتوحة وتأمين السيولة الطارئة، وذلك لضمان توافق أسعار سوق النقد المحلية مع المستويات السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية لدعم ربط سعر صرف الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي. في حين تهدف تدابير السياسة الاحترازية الكلية بالأساس إلى الحد من أو الحيلولة دون تراكم المخاطر النظامية في النظام المالي وتخفيف أية آثار مترتبة على ذلك. في هذا الشأن، تم تصنيف أدوات السياسة الاحترازية وفق أربع مجموعات بما يشمل متطلبات رأس المال، والسيولة والتمويل، والأدوات المرتبطة بإدارة مخاطر المُقرضين، والأدوات الهيكلية. وتكون هذه الأدوات متغيرة زمنياً، مما يعني أنه يمكن تغييرها أو معايرتها وفقاً للظروف المالية أو الاقتصادية ويتم تفعيلها بناء على معلمات المخاطر ذات الصلة المعتمدة في هذا الإطار.

### التطورات المالية

ركزت موازنة عام 2020 بشكل أساسي على توفير الدعم المالي لحزم التحفيز والإجراءات التي تم تبنيها لدعم النشاط الاقتصادي لمواجهة وباء كوفيد-19 ودعم الخدمات الاجتماعية، في الوقت الذي شهدت فيه الإيرادات العامة تراجعاً يُعزى من جهة إلى انخفاض الإيرادات النفطية بما يعكس انخفاض كميات الإنتاج النفطي وأسعاره في الأسواق الدولية، ومن جهة أخرى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة انكماش مستويات النشاط الاقتصادي بنسبة 6 في المائة. ووفق التقديرات الأولية للموازنة المُجمعة للدولة (الموازنة الاتحادية وموازنات الإمارات المختلفة) لعام 2020 من المتوقع تحقيق عجز في الميزانية المُجمعة بنحو 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لعام 2021، فقد تم اعتماد الموازنة الاتحادية (التي تمثل نحو 15 في المائة من إجمالي الموازنة المُجمعة وموازنات إمارات الدولة المختلفة) باعتمادات تقدر بنحو 58 مليار درهم مقابل 61.35 مليار درهم للاعتمادات التي كانت مرصودة لعام 2020 التي مثلت أكبر موازنة تم تبنيها منذ قيام الدولة.

## تقرير آفاق الاقتصاد العربي – أبريل 2021

### تقارير آفاق قطرية: الإمارات

من بين أهم التطورات ذات العلاقة بإصلاحات إدارة المالية العامة في الإمارات اعتماد مجلس الوزراء استراتيجية الدين العام للحكومة الاتحادية (2021-2023)، انسجاماً مع التوجه الحالي لحكومة دولة الإمارات الذي يهدف إلى تعزيز التخطيط المالي للحكومة الاتحادية وتحقيق الاستدامة المالية وبناء اقتصاد تنافسي معرفي مبني على الابتكار. تمثل هذه الاستراتيجية إطاراً عاماً لتحفيز القطاع المالي والمصرفي بالدولة من خلال تعزيز محفظة جهاز الإمارات للاستثمار، وتأسيس سوق سندات بالعملة المحلية، وتوفير بدائل تمويلية. تهدف الاستراتيجية إلى (4):

- دعم وتطوير سوق مالية عالية الكفاءة في الدولة.
- تمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية الحكومية التي يقرها مجلس الوزراء.
- تنويع السوق المالية الأولية والثانوية في الدولة.
- دعم تطبيق السياسة النقدية للمصرف المركزي.
- تغطية الضمانات المالية التي أصدرتها الحكومة.

#### جدول رقم (2)

#### إصلاحات المالية العامة خلال أفق التوقع: الإمارات

إصلاحات	✓	إدارة الموارد المالية بكفاءة وبجودة عالية
ت	✓	ضبط النفقات وترشيد المصروفات وزيادة الكفاءة التشغيلية.
الإنفاق	✓	إعادة تقييم الأنشطة والبرامج.
العام	✓	إعادة ترتيب الأولويات بشأن النفقات العامة
	✓	تطوير الانظمة المالية الاتحادية
	✓	عقد ورش عمل تدريبية للجهات الاتحادية لاطلاعهم على القوانين والتشريعات المالية.
إصلاحات	✓	تطوير النظام الالي لإعداد الميزانية.
ت إدارة	✓	الربط الالكتروني مع نظام الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية (نظام بياناتي) -انشاء
الموازنة	✓	قاعدة بيانات متكاملة مرتبطة بكافة الجهات الاتحادية.
العامة	✓	عقد مؤتمرات دولية للاطلاع على أفضل الممارسات العالمية في المجال المالي.
	✓	عقد ندوات محلية للتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية.

المصدر: وزارة المالية، الإمارات، (2021). "صندوق النقد العربي: سببيان تقرير آفاق الاقتصاد العربي- الإصدار الثالث عشر"، أبريل.